

تراحيات الحظر النفطي ١٩٧٣ على منطقة الخليج العربي

المدرس الدكتور

جواد كاظم حطاب

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة و الخليج العربي

المخلص :

شكل الحظر النفطي حدثاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خاصة لما يمثله نفط المنطقة من أهمية إستراتيجية وحيوية لاقتصاديات العالم ، وزاد هذا الحظر من حدة التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة للسيطرة على مقدراتها الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية . تطرق البحث الى النتائج الأمنية والسياسية للحظر النفطي على منطقة الخليج العربي وأثرها على النظام الإقليمي فيها ومن ثم ارتباطها بالإستراتيجية الأمنية والقومية للولايات المتحدة والغرب من خلال سيطرتها المباشرة وغير المباشرة عليها التي كانت من أهم النتائج التي افرزها الحظر النفطي .

The Implications of the 1973 Oil Embargo an the Arab Gulf

Dr. Jawad kadim Hattab

Arab Gulf Studies Center - Basrah University

Abstract

The Oil Embargo made a pivotal event on the middle east generally and on the Arab particularly , because of the Strategic and vital importance of this Oil to the world's economy , the regional and international competence intensity on this area to possess its strategic and economics recourses .

The research dealt with the security and policy results of Oil embargo on the Arab Gulf area and its effect on regional system init , and its connection to the nationalism and Strategic Security of United States of America Through its direct and indirect Control Which was the most important result of the Oil embargo .

يعد الحظر النفطي عام ١٩٧٣ من أهم الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية التي انعكست على تطورات الأوضاع في منطقة الخليج العربي وجعلت من الأخيرة محوراً مهماً للصراع والتنافس الأقليمي والدولي ، إذ دخلت دول المنطقة بصورة مباشرة في الصراع العربي - الإسرائيلي ومثلت أثر هذا الحدث نقطة ارتكاز الاقتصاد العالمي ، حيث هددت اقتصاديات دول العالم الغربي والولايات المتحدة واليابان بالانهيار بسبب استخدامها للحظر النفطي ضد الدول الغربية والولايات المتحدة لمساندتها لإسرائيل ، مما انعكس على الحياة الاقتصادية لهذه الدول ومن ثم اضطرارها لأستخدام الوسائل كافة لإنهاء هذا الحظر أو للتخفيف من أثاره ومن هذه الوسائل الضغوط السياسية والاقتصادية بل وحتى العسكرية ضد دول المنطقة مما زاد في عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية فيها هذا من جانب ومن جانب آخر فإن ارتفاع اسعار النفط وتنامي واردات دول المنطقة من العملة الصعبة ادى الى تنامي معدلات تسليحها وإرهاق اقتصادياتها بالمشتريات الضخمة من الأسلحة الأمر الذي ساهم في اشتداد المنافسة التسليحية فيما بينها وحصول سباق تسلح خطير نتج عنه عدم استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة .

هذا البحث يحاول التطرق الى هذه التطورات الأنفة الذكر ومدى خطورتها على مستقبل المنطقة الأمنية والسياسية ومعرفة آثار التدخل الأمريكي والغربي في المنطقة بعد أن أصبحت محوراً مهماً وعنصر جذب للقوى الدولية آنذاك نتيجة للحظر النفطي .

الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج للولايات المتحدة والغرب

ترجع بدايات الحظر النفطي العربي ضد الولايات المتحدة والغرب الى عام ١٩٦٧ عندما صرح رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى : بضرورة استخدام النفط كسلاح في الصراع مع اسرائيل ، وكان هذا التصريح يهدف في حينه الى ايقاف دعم الغرب والولايات المتحدة لإسرائيل ولأجبار الأخيرة على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ ، وقد لاقى التصريح تأييد المسؤولين والساسة العرب آنذاك ، وخاصة الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) غير ان تخلي بعض دول الخليج العربي عن الاستجابة لهذه الدعوة ، من جهة ، وسياسة الولايات المتحدة التي عملت على تفتيت وانهاء المبدأ من خلال تغيير أنظمة الحكم بأنقلابات عسكرية غير المبدأ وهذا الطرح السياسي الى ضرورة لا بد من احتوائها^(١) وبدأت الولايات المتحدة حينها تفكر جدياً بأنشاء قواعد عسكرية مصغرة لحماية منشآت النفط السعودية^(٢).

وفي بداية السبعينيات ارتفعت معدلات استهلاك الولايات المتحدة والدول الغربية للنفط ، فقد استوردت الولايات المتحدة ما نسبته ١٨-٢٠٪ من احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط وكانت التوقعات تؤكد بأنه سيتم استيراد كميات اكبر خلال الثلاثين سنة القادمة وذلك لأهمية نفط الخليج ولرخص اسعاره ، فضلا عن ان حقول بحر الشمال والاسكا وامريكا الشمالية لم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات النفطية لأوروبا والولايات المتحدة^(٣) ، وبسبب النضوب السريع لأحتياجات الدول النفطية المزودة لأمريكا بالنفط كفنزويلا وكندا ونيجيريا تحولت الولايات المتحدة الى المملكة العربية السعودية بوصفها مصدرا رئيسا للنفط الخام.^(٤)

وكانت الدول الغربية واليابان قد توقعت الأخطار الناجمة عن اعتمادها المتزايد على نفط منطقة الخليج العربي ، ولكنها لم تكن مهيأة لمجابهة الحظر النفطي الذي فرضته الدول النفطية ، وقبل حرب تشرين الاول ١٩٧٣ اقتصر الاهتمامات الغربية على الترتيبات الأمنية والأستراتيجية بعد الانسحاب العسكري البريطاني ١٩٦٨-١٩٧١ من المنطقة الا ان تلك الحرب قد أحدثت تغييراً جوهرياً في النظام السياسي الدولي ، وانتهت عندها المبيعات النفطية الرخيصة الى الغرب^(٥) .

وشكل النفط المصلحة الرئيسة الأولى للولايات المتحدة والغرب وهذه المصلحة تقتضي " الحصول على امدادات نفط الخليج بأسعار معقولة وبكميات كافية لسد الحاجة المتزايدة للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين واليابان ، وكانت الصادرات النفطية الامريكية قد انخفضت من ٦,٢ مليون برميل في عام ١٩٧٣ الى ١,٦ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٤ ، كما انخفض الانتاج المحلي للنفط الخام من ٧,١١ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٢ الى ٤,١٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٥ ، وبالنسبة لدول اوربا الغربية واليابان فكانت المشكلة اكثر جدية بسبب ارتفاع استهلاكها واعتمادها الشبه كلي على النفط المستورد^(٦) .

وأنتجت أقطار المنطقة التي تشمل السعودية والكويت وايران والعراق وعمان وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة ، ثلث انتاج النفط العالمي ، وارتفعت الواردات المالية لهذه الأقطار للسنوات (١٩٧٠-١٩٧٥) من ٥,٥ مليون دولار الى ٩٥,٥ مليون دولار^(٧) .

وأكدت دراسات الطاقة وخبراء الاقتصاد والسياسة الامريكية بأن حاجة الولايات المتحدة للمنتجات النفطية تتصاعد وان الدول الوحيدة القادرة على سد هذه الحاجة وتأمينها هي الدول الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية وايران ، وحول أهمية النفط العربي للولايات المتحدة

قال جون ما كليت John Maclet ، رئيس الشركة الدولية للنفط في عام ١٩٧٣ " ان النفط العربي ليس فقط مهماً ، بل هو جوهري ، ولا توجد اية طريقة الا ان او في المستقبل المنظور لأستبدالها . ان موقفنا صعب بمكان بحيث لو ان العرب ارادوا ان يلعبوا ضدك فسوف تكون المباراة قاسية بالنسبة لك " (٨) .

وضمن السياق نفسه فقد شهد روبرت بروكهام R. Brougham أحد المسؤولين بشركة النفط العربية الأمريكية ارامكو Aramco ، امام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الامريكي قائلاً " لا يوجد بديل لنفط الشرق الاوسط سواء بالنسبة لنا أو لحلفائنا في اوربا واليابان ولا يمكن ان تعوض خسارته في هذا العقد عن طريق أي مصدر آخر أو عدة مصادر مجتمعة للطاقة " وفعلاً فبينما كانت الولايات المتحدة تعتمد على نفط الشرق الاوسط بنسبة ٣٪ من استهلاكها عام ١٩٧٠ ، فان هذا الرقم ارتفع الى ٥٪ عام ١٩٧٢ ، ومن المتوقع ان يصل الى ٢٥٪ عام ١٩٨٠ (٩) .

الحظر النفطي وأثره على السياسة الأمريكية في المنطقة

فرض الحظر النفطي بسبب الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، واستهدف الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل ، بدور سعودي رئيسي وبمساندة مصرية وبمشاركة الدول العربية المنتجة للنفط ، والذين اكدوا على ضرورة استخدام النفط كسلاح لحل نزاع الشرق الأوسط (١٠) وكان ارتفاع عائدات النفط واسعاره في ١٩٧٠ والكميات الكبيرة من الاحتياطي النقدي للدول العربية المنتجة للنفط مكنها عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ من فرض حصر جزئي على تصدير النفط للولايات المتحدة وهولندا (١١) .

وقد اجبر الحظر النفطي الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون R.Nixon (١٩٦٩-١٩٧٢) على اعادة النظر بسياستها النفطية نتيجة لتزايد اعتماداتها على نفط الخليج العربي ، فقد أمر بدراسة صلة الامن القومي بأمدادات وتوزيع الطاقة العالمية وقدم عرضاً رئيسياً حول الطاقة الى الكونغرس مع مبادرات لحفظ الطاقة وخرنها وتوسيع الانتاج المحلي ، وفرض رسوماً على الاستيرادات الاعلى من مستوى الاستيرادات عام ١٩٧٣ . وأكد الكونغرس آنذاك انه "سيكون من الضروري ... ان نزيد استيرادات الوقود" (١٢) .

وبناءً على ما تقدم فقد ركزت الولايات المتحدة والغرب على توفير الحماية والأستقرار لدول المنطقة لضمان وصول الإمدادات النفطية اليها بحرية تامة عن طريق ابعاد الاتحاد السوفيتي عن

التدخل في شؤونها والوقوف بوجه الأنظمة الراديكالية التي سعت الى تهديد المصالح الامريكية والغربية فيها^(١٣) .

وكان الاتحاد السوفيتي قد استغل الحظر النفطي والصراع العربي - الاسرائيلي لأضعاف الغرب وتدمير الرأسمالية لصالح النظام الشيوعي العالمي واستفاد من الظروف الدولية الاخرى كالانسحاب البريطاني من الخليج العربي ووجود ودعم الأنظمة القومية الموالية له ، لتحقيق النفوذ والتأثير في المنطقة على حساب النفوذ الامريكي والغربي بدعمه للحظر النفطي العربي وعلى الرغم من العلاقة الجيدة للسوفيت مع ايران والمتوترة مع العراق والحذرة مع الكويت الا ان الموقف السوفيتي ظل ضعيفاً في منطقة الخليج ، وتؤكد لموسكو بأن الخليج العربي سيبقى ذا أهمية ثانوية بالنسبة لها ولم يتمكن السوفيت من التأثير وأضعاف الموقف الامريكي والفرنسي في المنطقة بينما نما وتوسع النفوذ السوفيتي في منطقة المحيط الهندي^(١٤) .

وتخوف الامريكيون والفرنسيون من استمرار الحظر النفطي وارتفاع اسعار النفط لمدة طويلة ستؤدي الى الانحسار الاقتصادي في الغرب ومن ثم حرمان الدول الخليجية من المعدات والبضائع والتكنولوجيا اللازمة للتنمية والتطور الاقتصادي لبناء الدولة ولذلك كان كلا الطرفين مهتماً في التعاون الاقتصادي والسياسي الذي يحقق الاستقرار السياسي لضمان الانتقال المتواصل للنفط الرخيص من المنتج الى المستهلك ومنذ عام ١٩٧٣ ارتفعت اسعار النفط خمس مرات ، واضطر المستهلكون الغربيون الى شرائه بالسعر المطلوب^(١٥) .

وعلى الرغم من أدارك منتجي النفط العرب لحجم اعتمادهم الاقتصادي على الغرب وضعفهم العسكري، الا ان الحظر النفطي شكل جزءاً من دبلوماسية النفط الجديدة لاسيما وانهم كانوا متفهمين لاهمية الثروة التي يمتلكونها في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية^(١٦) .

وحدثت خلافات حادة في منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك OPEC* حول أسعار النفط حددت المنظمة ، وقد ضغطت ايران بقوة لرفع الاسعار دعماً لتطورها العسكري والاقتصادي الضخم ، واختارت السعودية خفض الانتاج ، وهذا ادى الى خلافات حادة بين دول المنطقة والمنظمة كالعراق وايران والسعودية التي استخدمت الحظر النفطي من جانب واحد ، كوسيلة لأستخدام هذا السلاح للضغط على الغرب لتحقيق مصالحها الخاصة^(١٧) .

واستدعت حرب تشرين والحظر النفطي ١٩٧٣ مستويات سياسية كبيرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط وكان المقصود من الحظر هو معاقبة الولايات المتحدة والغرب على دعمهم القوي لإسرائيل ، وتوقعت الدوائر الامريكية ان تلجأ واشنطن الى استخدام القوة لاجبار العرب على استئناف ضخ النفط اليها والى حلفائها الغربيين ، وتم ازالة هذه المخاوف بسبب التحركات الدبلوماسية الامريكية الهادفة الى تهدئة المشاعر القومية العربية ، وسعت الولايات المتحدة بكل جهودها نحو حلحلة الصراع العربي - الاسرائيلي، وحصلت اتفاقية فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية من خلال الجهود والوساطات التي قام بها وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر Henry Kissinger^(١٨).

وتبعاً لذلك فإن الولايات المتحدة وارضاءً للعرب ودفعاً لشكوكهم في اعتمادها الكلي على ايران وجعلها المنفذ الرئيس لسياستها في المنطقة ، فقد اعادت النظر في تلك السياسة بأن عدت السعودية وايران البلدين الرئيسيين فيها ، وان التعاون بينهما هو الأساس في تحقيق امنها واستقرارها^(١٩). وقد جاءت السياسة أعلاه وقيام الولايات المتحدة بتسليح دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بكميات هائلة من الأسلحة وخاصة ايران واسرائيل للحفاظ على المصالح النفطية الأمريكية والغربية ، ولضمان وصول الامدادات النفطية بحرية الى العالم الصناعي الغربي ، وذلك من خلال ما عرف بأستراتيجية نيكسون وكيسنجر بخلق قوى مناصرة للغرب في مناطق شمالي المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي لتكون هذه القوى بمثابة الشرطي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة . وقد اكد وليم روجرز W. Rojerz وزير الخارجية الامريكية في طهران في ١١ حزيران عام ١٩٧٣ بأن مبيعات الولايات المتحدة العسكرية الى ايران والدول الاخرى المناصرة للغرب ستكون " ذات تأثير بالغ بالنسبة للسلام في هذه المنطقة الغنية بالنفط " اذ ان بإمكان القوة العسكرية لهذه الدول تأمين استمرار ضخ النفط من الشرق الاوسط الى الاسواق الغربية وحماية المنطقة من الغليان الثوري^(٢٠).

ونتيجة للحظر النفطي وارتفاع اسعار النفط لخمسة اضعاف فقد واجهت الولايات المتحدة اسوأ مشكلة في ميزان مدفوعاتها ، وتوجهت السياسة الامريكية نحو زيادة بيع وترويج السلع والبضائع الى أكبر الدول المستوردة لها وهما ايران والسعودية كما انشأت لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي

الطويل الامد في مجالات الزراعة والاسمدة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وتدريب الايدي العاملة وتطوير المدن^(٢١).

وكجزء من سياسة الولايات المتحدة لمجابهة الازمة النفطية اوصى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية بوجوب تقوية الروابط السياسية والدفاعية مع المملكة العربية السعودية واقامة شراكة اقتصادية معها لأن الكثيرين يعتقدون بأن انتاج النفط السعودي سيتأثر بشدة بالموقف الامريكي من قضية الشرق الاوسط واسرائيل^(٢٢).

ولمعالجة النقص في ميزان المدفوعات الامريكي الحاصل من الاستيرادات النفطية فأن الولايات المتحدة قد زادت من مبيعات الأسلحة لدول الخليج العربي ووصلت نسبتها الى ثلثي الأسلحة التي تشتريها منذ عام ١٩٧٤ وكانت هذه الدول تملئ شروطها فيما يتعلق بكمية ونوعية الأسلحة التي يحتاجونها ، كما ان التقييدات على بيع الأسلحة للمنطقة قد انتهت بل ان الولايات المتحدة قد انتقلت من سياسة بيع المعدات القديمة من الدرجة الثانية الى سياسة التسويق النشط للأسلحة الاكثر تقدماً وذات الدرجة الأولى^(٢٣).

وأدى عدم التأكد والتوقعات بعدم استمرار الامدادات النفطية بإدارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد G . Ford ١٩٧٧-١٩٧٤ ، الى طلب الحصول على تحويل من الكونغرس لخزن مليون برميل للسنتين التاليتين كأحتياطي ضد أي حظر نفطي في المستقبل ، وفي الوقت نفسه عززت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في اعالي البحار حول منطقة الخليج العربي ، وزاد عدد رحلات سفن الاسطول الامريكي من المحيط الهادي الى المحيط الهندي ، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت حاملة الطائرات الامريكية كونسيلتاشن Conceltasion ، في مياه الخليج في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، وبعدها بشهر اصدر الكونغرس تشريعاً بجعل المنشآت في قاعدة ديغو غارسيا D.Garsia في المحيط الهندي بمستوى محطة جوية وبحرية^(٢٤).

وفي اطار الجهود الامريكية لتطويق اثار الخطر النفطي قامت واشنطن في عام ١٩٧٥ باول مبيعات للأسلحة الى سلطنة عمان واستغلت المناسبة للحصول على اذن السلطنة بان تستخدم الطائرات العسكرية الامريكية جزيرة مصيره الاستراتيجية ، وعدت حلقة الربط القريبة للقواعد الامريكية الممتدة من الفلبين في الشرق الى عمان في الغرب ، وكانت هذه القواعد الامريكية مصممة لحماية الامدادات النفطية من الخليج الى الغرب^(٢٥).

ومن جانب آخر وكجزء من ردود الفعل الامريكية ضد الحظر النفطي فقد اكد الخبراء الامريكان بأن استمرار السعودية والدول النفطية بالحظر سيؤدي الى ان يجابه بحظر محدود على الغذاء والسلاح والتكنولوجيا بالتنسيق مع اوربا واليابان ، كما يمكن ان يقوم الغرب بمصادرة عشرات البلايين من الودائع السعودية لديه ، وعدوا ان الحظر النفطي وسياسات الاسعار ورفض السعوديين حماية الحقول النفطية من قبل الولايات المتحدة والغرب يسبب ضرراً هائلاً للولايات المتحدة ، وانه يعد شكلاً من اشكال العدوان يجب معاقبته وأكدوا بأن على دول المنطقة ان تسمح للغرب والولايات المتحدة بأقامة القواعد العسكرية لحماية الحقول النفطية من أي تهديد خارجي^(٢٦) .

وضمن مساعيها لإثارة القلق الامني لدول المنطقة لزيادة اعتمادها على الحماية الامريكية فقد أكدت الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتي يهدد الامدادات النفطية التي يعتمد عليها الغرب . كما ان تلك الامدادات بيد أنظمة معادية تؤدي بسياستها الانتاجية والسعرية الى كارثة اقتصادية وان دول المنطقة غير قادرة على حماية النفط من السوفيت والأنظمة المتطرفة^(٢٧) .

تغيير الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة

بناءً على التطورات السابقة فقد اكد الساسة والخبراء الأمريكيون بأن المسؤولية الرئيسة تقع على عاتق الولايات المتحدة لتحقيق سيطرتها الاستراتيجية المباشرة على حقول النفط على طول الخليج العربي لمدة الـ ١٦ سنة القادمة نتيجة لأعتمادها المتزايد على نفط المنطقة^(٢٨) .

وكان اخطر تصريح امريكي تضمن تلك الاستراتيجية هو ما قاله وزير الخزانة الامريكية وليم سايمون W. Symon في عهد الرئيس الامريكي نيكسون في شباط ١٩٧٣ وردده لأكثر من مرة وأوضح فيه حرفياً ما يلي " هؤلاء (أي العرب) لا يملكون البترول انهم فقط يجلسون عليه"^(٢٩) .

وقد أثر هذا التصريح على الشارع الغربي من جهة وعلى السياسة الامريكية من جهة اخرى ونبه خبراء النفط الغربيون الى محصلة وخطورة هذه التصريحات ، ودعوا الى اتخاذ قرارات مناسبة بهذا الشأن ، وبعد ان تم وقف تصدير النفط الى الغرب وتخفيض انتاجه بواقع ٥٪ مما ولد ازدياداً في اسعار النفط العالمية نتج عنها ارتفاع سعر البرميل الواحد من ٥-١٢ دولار الى ما يقارب ١٨-٢٢ دولار ، صرح وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر بقوله " ان قرار رفع الدول المنتجة للبترول لسعر النفط اليوم يعد من أهم الاحداث المحورية في تاريخ القرن الحالي ، وعلينا معالجتها بسرعة قبل أية قضية تعتبر مهمة في كياننا"^(٣٠) .

ويرى كيسنجر بأن الحظر النفطي ١٩٧٣ قد سبب اضطراباً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في الغرب وبأنه قلب العالم رأساً على عقب ، وعد الحظر وارتفاع الاسعار سلاحاً للأبتزاز السياسي في حين اعطى للدول النفطية عوائد مالية هائلة لا تستطيع ولا تعرف انفاقها^(٣١).

واعترف من جانب آخر بأن الولايات المتحدة وقعت في اضطراب كبير تمثل بزيادة كبيرة في الطلب على النفط ولم تستطع السيطرة على تثبيت ارتفاع السعر العالمي للنفط ولم تعد واشنطن قادرة على حماية نفسها من قطع الأمدادات وهو ما أدى بطبيعة الحال الى "فقدانها القوة والفعالية"^(٣٢).

ولمجابهة الحظر النفطي وارتفاع الاسعار اعتقد كيسنجر بأن الولايات المتحدة لوحدها لن تستطيع مجابهة الازمة النفطية وعليها ان تتعاون مع الدول الغربية واليابان ، ولذلك فقد تحدث بهذا المعنى مع السيد بورك تريند Pork .Trend سكرتير رئاسة الوزراء البريطانية مؤكداً على ان تتخذ تلك الدول منهجاً شاملاً لمجابهة المشكلة^(٣٣)

وكانت تطورات الحرب والانتصارات التي حققتها الجيوش العربية ولو نسبياً وتساعد غليان الشارع العربي ومطالبتها بمنع تدفق النفط الى الغرب ، وبضرورة سيطرة العرب على اسعاره بشكل تام، قد مثلت الأساس الذي غير الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي بصورة مذهلة ، حيث تغيرت الخطط الامريكية الاستراتيجية من العمل على حماية الانظمة الخليجية الحليفة لها واحتواء أي تصدع في المنطقة الى العمل على تنفيذ خطة استراتيجية اكثر خطورة واهمية لمصالحها المستقبلية ، وتلخصت هذه الخطة بضرورة العمل على بناء الخطوط العسكرية المرنة لحماية حقول النفط وطرق امداداته^(٣٤)

وتمثلت هذه الاستراتيجية الجديدة بعدة اجراءات وتصريحات لوحث بها الولايات المتحدة ضد الدول النفطية الخليجية وغيرها تؤكد على انه من البساطة القيام باحتلال المناطق الغنية بالنفط ، وكان هذا التطور الخطير بمثابة انذار حقيقي للدول النفطية لكي تبدأ بالتعاون مع واشنطن وفق ما تقتضيه المصالح الامريكية مستقبلاً^(٣٥).

ومن التصريحات والدراسات الخطيرة التي تمثل رموز السلطة القوية آنذاك هو ما كتبه روبرت تكر R.Tiker ، الذي كان يشغل منصب مستشار الشؤون النفطية في ادارة الرئيس نيكسون في صحيفة الواشنطن بوست Washington post في ٤ شباط ١٩٧٤ ، شرح فيه أهمية النفط في الاستراتيجية الامريكية ، وحدد معالم هذه الاستراتيجية الجديدة تجاه النفط العربي مستقبلاً ، وأغرب

ما جاء في الدراسة هو استنتاجه الاخير الذي اشار فيه الى : " ان السياسة النفطية التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية الحالية تحتاج الى ابعاد استراتيجية تنفذ فوراً ، فالمنطقة التي تمتد من الكويت على طول الساحل الخليجي حتى قطر هي في الغالب وحسبما تشير الدراسات شريط ساحلي ضيق لايتعدى ٤٠ ميل طولاً وفي باطنه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي بأسره ، وبما ان هذه المنطقة خالية من السكان وكانت الشركات الغربية هي التي اكتشفت البترول فيه فيستوجب السيطرة عليها عسكرياً قبل فوات الاوان ، وسوف لا تكون السيطرة عليها حرباً شبيهه بفيتنام"^(٣٦).

يتضح من خلال هذه الدراسة ان الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين بدأوا بفكرون جدياً بأهمية السيطرة العسكرية المباشرة على ابار النفط في منطقة الخليج ولاسيما وان الادارة الامريكية بدأت تتبنى تلك التصريحات وفي اطار ذلك صرح هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الامريكية ، بضرورة ان تدرس حكومة بلاده بحذر " ماتوصل اليه البروفسور روبرت وتقوم بعمل عسكري ضد تلك الدول المنتجة للنفط اذا ما أقدمت مرة اخرى على استعمال النفط كسلاح لتحقيق اهداف سياسية ، مما يسبب حالة اختناق للعالم الصناعي"^(٣٧).

حظيت تلك التصريحات المتطرفة للساسسة والخبراء الامريكيين بدعم كبير من الرؤساء الامريكيين لجعلها امرأ واقعاً ، ففي اطار ذلك صرح الرئيس الامريكي جيرالد فورد Gerald Ford . Ford ١٩٧٤-١٩٧٧ في ٤ أيار/١٩٧٤ معقباً على ما قاله كيسنجر " صحيح ان التدخل العسكري غير أخلاقي ، ولكن اذا رجعنا لتاريخ البشرية لوجدنا ان الحروب قد اندلعت من اجل الموارد الطبيعية ومن ثم هذا يمنحنا حقاً في التدخل العسكري أو أحداث مشاغبات لتسهل علينا التدخل العسكري ومن ثم نكون قد وفقنا في حماية مصالحنا أينما نكون " ^(٣٨).

ويرى احد الباحثين بان هذا التصريح يؤكد ان المصالح الامريكية لا يسودها القانون بل المصلحة العليا للأمة الامريكية حتى لو استوجبت استخدام القوة ، ولم تهتم الولايات المتحدة بوجود الاتحاد السوفيتي كقوة نووية منافسة فأنها مستعدة للتهديد بل وحتى استخدام السلاح النووي حفاظا على مصالحها القومية التي تتضمن استمرار تدفق النفط بحرية من المناطق النفطية الى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين^(٣٩).

وان الولايات المتحدة قد حددت بصورة واضحة سياستها تجاه الدول النفطية بالعمل على استرداد المبالغ الهائلة التي تدفعها لتلك الدول لسد تكاليف مشترياتها النفطية عن طريق بيع السلع المدنية

والعسكرية لها ، أو ان عليها ابقاء أسعار النفط ضمن السقف الاعتيادي الذي تراه مناسباً لوضعها الاقتصادي ومنع انحسارها كسوق رئيس لتوريد البضائع والخدمات ، وبناءً على هذه المعطيات فان الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل بتطبيق تلك السياسة ، سواء بالتهديد او بالترغيب مع دول المنطقة ، وتباينت ردود افعال تلك الدول بين المراوغة والاستجابة ولكنها أجبرت في النهاية على الاستجابة وفق ما تقتضيه المصالح الامريكية والغربية^(٤٠).

وفي اطار ذلك السياق اكد فورد ، الرئيس الامريكي ، واعضاء حكومته على احتمالية اعتماد خيار الحل العسكري في حال فشل الجهود الدولية لانهاء الحظر النفطي او تحديد اسعار معقولة للنفط^(٤١). ومن جانبه صرح كيسنجر في ٢٣/٢/١٩٧٤ على استخدام القوة العسكرية بقوله : "ولست أقول بأنه لا يوجد ظرف لا تستخدم فيه القوة المسلحة ولكن استخدامها في حالة نزاع على العرش شئ وحيثما يكون هناك خنق فعلي للعالم الصناعي شئ آخر ، كما اعلن في تصريح آخر بأن بلاده ستتدخل بصورة ما لمنع استخدام النفط كسلاح في قضية الشرق الاوسط^(٤٢).

استقبلت الدول الخليجية المنتجة للنفط هذه التصريحات الامريكية المتضمنة التدخل عسكرياً بالاستنكار والرفض وكان على رأس تلك الدول العراق والكويت حيث أعلنتا رفضهما للسياسة والضغوط الامريكية وهو الامر الذي دفع كيسنجر الى الرد على هذه المواقف في الحادي عشر من حزيران ١٩٧٤ مهدداً : " ان عملية التدخل العسكري واحتلال الخليج سوف لاتكون شبيهة بفيتنام وسوف يكون هناك اجماع في الرأي العالمي في مثل هذه الخطوة دون معارضة ، وعند ذلك لن يكون العرب في موقف قوي يحسدون عليه اذا ما تمكنا من ان نضمن بعضاً منهم حلفاء لأفشال أي مقاومة"^(٤٣). وعليه فأن الولايات المتحدة لم تكن تهتم فقط في كيفية احتلال المناطق النفطية بقدر اهتمامها بتطبيق نظرية وتصريح الرئيس جيرالد فورد ، بضرورة احداث مشاغبات وشق الصف ، والسعي لضمان وقوف بعض العرب معهم ، كما فسر ها كيسنجر من اجل تحقيق الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ، وطبقت هذه السياسة بشكل اكثر وضوحاً في تصريحات وزارة الدفاع الامريكية في عام ١٩٧٥ ، على لسان الناطق بأسمها البرت ولتر I.Woliter الذي حث على ضرورة احتلال المناطق النفطية عن طريق ايجاد الاسباب والمبررات والحروب التي تعطي الشرعية والذريعة " لتدخلنا" أي يعني الولايات المتحدة الامريكية كدعاة للسلام لا للاحتلال^(٤٤).

ان هذه السياسة تكاد تكون هي نفس الاستراتيجية الامريكية للثمانينات والتسعينات وهو خلق الأزمات والقلق الأمني في المنطقة من اجل إيجاد الذريعة او المسوغ الدولي للتدخل العسكري الامريكي المباشر ومن ثم فرض الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على دول الخليج العربي للحيلولة دون سيطرت القوى الاقليمية او الدولية عليها والتحكم بمقدراتها النفطية .

وربط محللو السياسة الأمريكيون إسرائيل بإستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة في المنطقة حيث اعطوا لها دوراً مهماً في السيطرة على حقول النفط الكويتية مما دفع رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك مناحيم بيغن الى التأكيد بأن جيشه على استعداد لتنفيذ تلك الاستراتيجية واحتلال حقول النفط الخليجية دون الحاجة لأشغال الولايات المتحدة بنقل قواتها الى المنطقة ، كما اكد وزير الدفاع الاسرائيلي حينها أرييل شارون بأن الجيش الاسرائيلي على استعداد لأحتلال الكويت مروراً بالأردن ولا توجد قوة تستطيع ان توقف الدبابات الاسرائيلية مشيراً الى ان النفط الكويتي اذا أصبح بيد اسرائيل سوف ينتهي استخدام النفط كسلاح بيد العرب ، ويصبح النفط عالمياً عندما يكون " يهودياً" ^(٤٥) . وهو الامر الذي يتضح من خلاله عمق الترابط الامني والقومي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة و اسرائيل .

وكانت أخطر التقارير الامريكية قد ظهرت في عام ١٩٧٥ الصادرة عن لجنة الشؤون الخارجية في الكونكرس الامريكي التي حولت التهديدات والتصريحات الامريكية الأنفة الذكر الى خطة عملية للسيطرة على المناطق النفطية في الشرق الاوسط عموماً والخليج العربي خاصة واعطى التقرير المبرر لهذه السيطرة وهو الحظر النفطي ١٩٧٣ والخوف من تكراره والذي يهدد الأمن القومي الامريكي وبالنسبة لأمريكا وحسب التقرير فأن وجودها لن يكون معرضاً للخطر مقارنة بحلفائها الأوربيين واليابانيين الذين سيكونون تحت رحمة الدول النفطية^(٤٦) .

واشار التقرير الى الاهداف الامريكية من هذه الخطة وهي :

- ١- السيطرة على الحقول النفطية ومنشآتها مع سلامتها .
- ٢- العمل على تأمينها من الأخطار لمدة طويلة .
- ٣- تشغيل المنشآت النفطية بدون الاعتماد على مالكةا أو الاوابك *OAEPC .
- ٤- ضمان وصول الامدادات النفطية عبر البحار من المنتج الى المستهلك ^(٤٧) .

وركزت الخطة العسكرية الامريكية على الخليج العربي لأن فيها أكبر حقول النفط في العالم ، وبدا التقرير بالعراق و انتاجه النفطي البالغ آنذاك (٢) مليون برميل ، و بان احتلال القوات الامريكية للعراق وسوريا ولبنان سوف يؤمن (٢, ٦) مليون طن من الاستيرادات النفطية الامريكية مع تأمين طرق امداداتها عبر هذه الدول ، كما ان احتلال البحرين وقطر والامارات وعمان اقل سهولة وإرباك للقوات الامريكية وهي تغطي اقل من احتياجات الولايات المتحدة النفطية بمقدار ٤٠٪. وأما الكويت فيرى التقرير سهولة الوصول الى حقولها ومنشآتها النفطية التي هي افضل الموجود في المنطقة ، وان انتاجها النفطي البالغ آنذاك ٣,٥ مليون برميل يوميا ، سوف يغطي ٥٠٪ من الاستيرادات النفطية الامريكية^(٤٨).

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية وحقولها النفطية فأكد التقرير على كفايتها وان صعوبتها تكمن في امتدادها عبر ٣٠٠ ميلاً من الاراضي الرملية ، ونبه التقرير بأن حقل غوار النفطي السعودي الكبير سيلبي وحده ٧٥٪ من كل متطلبات الولايات المتحدة النفطية^(٤٩).

وعلى الرغم من تحالف الولايات المتحدة مع ايران فإن التقرير لم يستبعد احتلال حقول النفط الايرانية مشيراً الى ان حجم الانتاج الايراني البالغ ٧, ٢ مليون برميل ، فضلا عن الانتاج النفطي الكويتي والبالغ آنذاك ٣,٥ مليون برميل يوميا سيلبي حاجة الولايات المتحدة النفطية وأوصى التقرير بأن الولايات المتحدة يجب ان تركز جهودها على نفط الكويت والسعودية لكفايتهما^(٥٠).

ان التفاصيل التي ذكرها التقرير حول كل دولة نفطية وإمكانياتها الدفاعية والنفطية توضح ان الولايات المتحدة جادة في سعيها للسيطرة المباشرة على المنطقة اذا ما استمرت دول المنطقة بقطع النفط عن العالم الغربي وما يشكله هذا الامر من عملية خنق لهذا العالم . علما ان الاتحاد السوفيتي قد أدرك منذ البداية ان المنطقة الخليجية تقع تحت تأثير النفوذ الغربي والامريكي ولم يكن له أي تأثير فيها ماعدا العلاقات التي تربطه بالعراق واليمن والتي لاتصل الى مستوى التحالف العسكري والاستراتيجي. كما ان أقطار المنطقة آنذاك بسبب ضعفها العسكري غير قادرة على مجابهة المشروع الامريكي .

وبعد التصريحات والمساعي الامريكية المعلنة لأحتلال منابع النفط العربية ، ارسلت الولايات المتحدة الوفود الرسمية ومحلي وخبراء السياسة العاملين في المؤسسات البحثية المهمة بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي الى المملكة العربية السعودية وكانت تهدف الى دراسة كيفية حماية

المملكة في حالة تعرضها لأعتداء محتمل دون ان تحدد هوية هذا الاعتداء وأوكلت الحكومة الامريكية هذه المهمة الى مؤسسة امريكان انتربرايزز American Enterprise لدراسة الاخطار التي تهدد منطقة الخليج العربي والسعودية ، وبعد الدراسة التي اعدتها لتلك المناطق من النواحي الاجتماعية والأمنية والاقتصادية أرسلت استنتاجاتها الى الادارة الامريكية وأشعرتها بالأخطار التي تهدد المنطقة اذ لم تبادر الولايات المتحدة باتخاذ مواقف حاسمة وسريعة^(٥١) .

وهذا قد يكون جزءا من السياسة الامريكية في تعاملها مع الأزمات بالتلويح باكثر من ورقة سياسية وعسكرية من اجل تحقيق المكاسب ، ففي الوقت الذي ظهر فيه التقرير كانت العلاقات والزيارات المتبادلة مستمرة بين واشنطن والسعودية .

وحددت المؤسسة الامريكية مخاوفها بالأحتمالات الآتية:

١- تخوفت الدراسة من وجود اعداد كبيرة من المثقفين العرب وتوجهاتهم الديمقراطية والقومية ومحاربة الاستعمار ، ومن تأثيرهم على ابناء منطقة الخليج العربي ، الذي قد يؤدي الى عودة حالة عبد الناصر* اليها . وعليه فقد ارتأت المؤسسة الى ضرورة استخدام الضغط العسكري بصورة سريعة لأبدال العرب بالأجانب من الدول الاسيوية الذي سيؤدي الى منع ظهور تأثيرهم على ابناء المنطقة كقوة حقيقية ضد الغرب .

٢- نبهت المؤسسة الى تنامي قوة شاه ايران محمد رضا بهلوي ١٩٤١- ١٩٧٩ الملفته للنظر ومن تهديداته التي اخافت دول المنطقة ، ولذلك فقد أكدت على العمل بعدم السماح له بالسيطرة على الدول الخليجية وخاصة الصغيرة منها وبضرورة تغيير الشاه مع نهاية العقد (أي عقد السبعينات) كي لا يمارس ضغوطه على تلك الدول ويدخلها في تحالفات ومعاهدات لا يستطيع الغرب مقاومتها.

٣- اهتمت الدراسة باليمن فارتأت عدم السماح لها ببناء هيكلها الداخلي والعيش بأستقرار لأنها قد تسبب مشاكل مستقبلية للمملكة العربية السعودية ، وأوصت الادارة الامريكية بأن تتبع محورين مهمين لتحقيق هذا الهدف وهما : الأول : اشغال اليمن بالحرب الداخلية ، ومن ثم عدم اعطائها فرصة لأستعادة منطقة عسير الغنية بالنفط حتى لا تنعم باستقرار اقتصادي واجتماعي قد يؤثر على السعودية ، وفعلاً فقد نشبت الخلافات والانقسامات بين شطري اليمن نتيجة لتدخل القوى الكبرى بينهما .

٤- وفيما يخص العراق نوهت الدراسة الى العلاقة الجيدة التي تتمتع بها الولايات المتحدة مع النظام العراقي الحاكم آنذاك ، الا انها تخوفت من عدم ضمان الشارع العراقي وردود افعاله تجاه المخططات الغربية ، و عليه وحسب الدراسة فأن العراق يشكل خطراً اساسياً في منطقة الخليج العربي لايمكن تجاوزه، وأكدت بأنه من الضروري العمل على تأخير التطور في هذا البلد من النواحي كافة وخاصة التعليمية^(٥٢).

يلاحظ من الفقرة الرابعة من الدراسة ان النظام العراقي السابق كان يببالغ اعلامياً بمعاداته للولايات المتحدة والغرب فقد كانت هناك علاقة بين النظام والادارة الامريكية ، وكل التخوف كان من وعي الشعب العراقي بالمخططات الامريكية والغربية ضد أبناء منطقة الخليج والعراق خصوصاً ، وما حصل للعراق في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ما هو الاجزاء من تطبيقات السياسة الامريكية لهذه الدراسة والتوصيات التي أعدتها مراكز الدراسات والبحوث الامريكية ومنها الدراسة الاخيرة ، والتي أثقلت المنطقة بالحروب والصراعات المستمرة مما اثر سلباً على تطورها الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ، كل ذلك في سبيل السيطرة على الثروات النفطية لدول المنطقة وحرمان ابنائها من حرية التصرف بهذه الثروة بما يخدم مستقبل شعوبها .

وعلى اثر هذه الدراسة قام الرئيس جيرالد فورد بتطوير القاعدة الامريكية في ديغو غارسيا في المحيط الهندي ، وعمل على وضع برنامج لبناء قواعد امريكية ثابتة مشابهة لها في المحيط الهندي يمكن من خلالها الوصول الى ابعد نقطة في مياه الخليج العربي وضمن مدى ٤٨ ساعة^(٥٣).

وبعد مجئ الرئيس الامريكي جيمي كارتر ١٩٧٧-١٩٨١ Jemy.Carter ، وعلى غرار ما فعله الرئيس الاسبق فورد قام بالأهتمام بالدراسات السابقة حول العربية السعودية ومنطقة الخليج ، وعمل على تبني مشروع فورد الخاص بضرورة تطوير القواعد العسكرية الامريكية القريبة من المناطق الغنية بالنفط لغرض التدخل السريع لحماية المصالح الامريكية ، ولذلك وبعد توليه رئاسة الادارة الامريكية بأشهر قليلة قرر تشكيل ما سمي : بقوة الانتشار السريع وقد جاء في قرار تشكيلها " ... وهي قوة عسكرية الغرض من تشكيلها ، استخدام تلك القوات كمظلة امنية فوق الخليج العربي " ، ومن ثم انشاء قيادة خاصة لهذه القوة في قاعدة كيوست Keiwest بفلوريدا ، ورصدت لها الاعتمادات المالية الطائلة لتتمكن من حماية المصالح الامريكية والغربية، من تهديد السوفيت والقوى الاقليمية والحركات الثورية في منطقة الخليج العربي^(٥٤).

وضمن النهج السابق ولمزيد من الدراسات والافكار لتعزيز السيطرة على المنطقة فقد كلفت ادارة كارتر وبعد تشكيل قوة الانتشار السريع ، مؤسسة راندا الامريكية Randa . باعداد دراسة حول كيفية التصدي للحركات الثورية المضادة في دول المنطقة وكانت لدى الادارة الامريكية اعتبارات مستقبلية عديدة ومنها تقوية اسرائيل لتكون عامل ردع اساسي لهذه الحركات مثلما حصل مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر وأكد كارتر على هذا النهج في خريف عام ١٩٧٧ بتأكيديه بأن مهمتنا اسهل في السيطرة على الشارع العربي بعد ذهاب عبد الناصر ، وتقسيمه الى عدة اقسام وليس الى نصفين^(٥٥) .

وقامت هذه المؤسسة بوضع دراسة أعدها المحلل السياسي غي بوكر Ge.Boker في شباط ١٩٧٧ بعنوان " السيطرة على الثورات المضادة في منطقة الخليج العربي " واتصفت بأهميتها الخاصة لكارتر والإدارة الامريكية عموماً اذ تطرقت الى الترتيبات العسكرية التي يجب اتخاذها فوراً وتعزيز القوات الامريكية في القواعد القريبة من منطقة الخليج العربي وذلك لأحتمال وقوع أزمة في النظام الجديد في مطلع الثمانينات^(٥٦) .

ويبدو من التوجه أعلاه بأن الولايات المتحدة أرادت ان تخلق أسباب القلق والمخاطر الأمنية في المنطقة بتوقع حصول أزمات ومشاعبات تثير مخاوف الأنظمة الحاكمة فيها حتى تطلب تلك الأنظمة المساعدة العسكرية الفورية والطويلة الأمد للقوات الامريكية وإبقاءها في القواعد العسكرية لهذه الأنظمة باتفاقيات ومعاهدات بين الطرفين ، وهو تطبيق لسياسة جيرالد فورد بأحداث مثل هكذا أزمات في تلك المناطق تبرر التدخل العسكري الامريكي .

وجاء تصريح وزير الدفاع الامريكي في ادارة كارتر هارولد براون Harold Brawn تجاه المنطقة في ١٢/٢ / ١٩٧٨ ليوضح ويرسم توجهات هذه الادارة والسياسة الامريكية المستقبلية تجاه المنطقة حيث قال " ان على رؤساء الاركان في القوات المسلحة الامريكية الاستعداد لخوض اكثر من حرب في الخليج العربي وحرب في اوربا^(٥٧) .

الخاتمة :

ان الحظر النفطي ١٩٧٣ قد أدى الى دخول منطقة الخليج العربي مباشرة في الخطط الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها اذ أصبحت جزءاً من الامن القومي الامريكي والغربي لايمكن التهاون مع أي تهديد داخلي أو أقليمي أو دولي ضدها ، وذلك نتيجة لأعتماد تلك القوى ، الكلي والاساسي على النفط الخليجي ومن ثم فإن أي تغييرات ثورية او سياسية داخلية يجب

ان تجري بسيطرة أمريكية وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي تستخدم فيه اسرائيل لأجهاض كل الحركات الثورية والتهديدات الاقليمية ضد الولايات المتحدة والغرب وخاصة المتعلقة بعرقلة وصول الامدادات النفطية من المنطقة الى الغرب .

ونتيجة للحظر النفطي وما رافقه من قطع النفط عن الولايات المتحدة والغرب الذي سبب اضطراباً كبيراً في العالم الغربي بأعتراف كبار الساسة الامريكان وخاصة كيسنجر فقد تبنت الولايات المتحدة استراتيجية طويلة الامد ثابتة وغير متغيرة تتضمن بأن منطقة الخليج العربي هي منطقة مصالح حيوية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وبأن أي تهديد لها سيؤدي الى تدخل الولايات المتحدة العسكري فيها وهذا ما أكده مبدأ كارتر وأكدت عليه الادارات الامريكية المتعاقبة الى الوقت الحاضر ، وان الوجود الامريكي الحالي في منطقة الخليج العربي هو نتيجة لتلك الاستراتيجية التي استخدمت القوة العسكرية لضرب القوى الاقليمية التي تهدد دول المنطقة وهو ما حصل عندما هاجمت العراق في عام ١٩٩١ اثر غزوه للكويت ، ثم احتلال العراق في ٢٠٠٣ نتيجة لأستمراره في اثاره الفلق الامني وعدم الاستقرار لدول المنطقة .

ان التهديدات الامريكية لدول المنطقة ابان الحظر النفطي انهدت والى الابد التفكير مجدداً بقطع النفط عن العالم الغربي بسبب ضعف دول المنطقة العسكري والاقتصادي وعدم قدرتها على مجابهة الولايات المتحدة والغرب ، فضلا عن اعتمادها الكلي والاساسي عليهما في المجالات كافة .

ولم تتمكن الدول العربية النفطية من جني ثمار سياستها بقطع النفط عن الدول الغربية ، فلم يكن لها دور حاسم في التأثير على صراع الشرق الاوسط وتحقيق المكاسب للجانب العربي ، بسبب ضعف الموقف وتشنت الارادات السياسية في حين حصلت على ايرادات هائلة بسبب ارتفاع اسعار النفط لم تستغل في البناء الاقتصادي والعلمي الصحيح لتلك الدول لتقليل اعتمادها على الغرب ، بل استخدمت في شراء الكميات الهائلة من الاسلحة واصبحت تلك الدول لتقليل اعتمادها على الغرب ، ومن الاسلحة الامريكية والغربية مما أدى الى اثاره الاضطراب الامني وعدم الاستقرار فيما بينها ، ومن ثم تلجأ الى الولايات المتحدة لدعم امنها واستقرارها الداخلي وهذا ما ارادته الولايات المتحدة من خلال سياساتها المتعاقبة بخلق المبرر والذريعة للتدخل والسيطرة على المنطقة .

مصادر وهوامش البحث

- ١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٦-٢٢٠؛ دار الأبحاث والنشر ، سجل العالم العربي ، الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ ، بيروت (دب) ، ص ٤٣٠-٤٤٠ .
- ٢- سالم محمود بديوي الكبيسي : المملكة العربية السعودية ودورها في الأمن القومي العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، مايس ، ١٩٨٩ ، ص ٣١٧-٣١٨ .
- 3 -D. L.price . stability in the Gulf : The oil revolution , conflict studies No . 71. May. 1976 . p16.
- 4 -Ms . Agwain , politics in the Gulf . new Delhi Jawahar Lal Nehru University , 1978 . p 22 .
- ٥- نصير عارودي ، ازمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد ١ ، كانون الثاني ، السنة الأولى ١٩٧٥ ، ص ٦٤ .
- ٦- المصدر نفسه ، ص ٦٥ .
- ٧- يوسف الصايغ ، سياسات النفط العربية في السبعينات ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢ .
- 8 - New York Times , July 8 . 1973 . Pag 2 .
- 9 - New York Times , 25 July 1972 .
- ١٠- اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥-٤٩ .
- ١١- ادميرال روبرت هانكس ، النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، ترجمة دار الافاق الجديدة ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤ .
- 12 -Henry Kissinger , Years of upheaval , first edition, London 1979 . p 69 .
- 13 -David E. long The United states and the persian Gulf ,Current history, 1979. p.55.

- ١٤- هيلين كارير دانكوكس ، السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط ، ١٩٥٥-١٩٧٥ ، ترجمة عبد الله اسكندر ، ط٢ ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ١٩٨١ ، ص٣٣-٣٥ .
- ١٥- خليل علي مراد ، الولايات المتحدة ، النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢ .
- ١٦- حربي محمد ، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ، ط١ ، دار الكتاب ، بغداد ، ص٤٣ ، وانتوني كورد سمان الخليج والبحث عن استقرار استراتيجي ، مركز ودرولسن ، واشنطن ، تشرين الثاني ، ١٩٨١ للتداول المحدود ، مركز البحوث والمعلومات ، د.ت . م ، ص٧٣ .
- * اوبك : منظمة الدول المصدرة للنفط تأسست في بغداد عام ١٩٦٠ وتضم حالياً ١٣ دولة . منظمة اوبك ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص١٠ .
- ١٧- محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية من وجهة نظر عربية ، السياسة الدولية ، السنة ١٧ ، العدد ١٦ ، تشرين الثاني ، ١٩٨١ ، ص٢٣ ؛ . D.L . price , op . cit . p 10 .
- 18 -Richard Nixon , The real war .Awarner communication company , first printing U.S.A 1980 , p 65- 70 .
- 19 -Richard Nixon . The memoirs of Nixon , New York ,U.S .A.1978. p.752.
- 20 -Christion Science Moniter , 6-9 , 1973 .
- نقلاً عن عارودي ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ؛ وكمال ياسين جاسم ، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارتي نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ايلول ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٣-١٤٨ .
- 21 -Ms , Agwani , op. cit . p .128.
- 22 -Henry Kissenger op.cit . p, 820 .
- 23- Ms , Agwani , op. cit , p. 129.
- 24 -Peter . Lupin Gulf follies . Middl East . Spring 1980 . p. 20 .

25 -Ibid . p . 21

26 -Peter Lupin . op . cit . p . 19 .

٢٧- نهى ثادروس ، السياسة الامريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية ، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٣/٩ . تموز ، آب ، ١٩٧٩ ، بيروت ، ص ٣٢-٣٥ .

٢٨- رأفت غنيمي الشيخ ، مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي ، من بحوث الندوة العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بالأستراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت ٢٩-٣١ آذار ١٩٨١ ، المجلد الثاني ، السلسلة الخاصة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٥-٦٠ .

٢٩- مؤسسة الأبحاث العربية، النفط والسياسة الامريكية في المنطقة ، تقرير صادر عن اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الاوسط في مجلس النواب والكونغرس الامريكي الملحق رقم(١) السنة الثانية، بيروت ١٩٨١ ، ص ٤٥ .

٣٠- هيثم غالب الناهي ، السياسة النووية الدولية واثرها على منطقة الشرق الأوسط ، دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية النووية خلال اكثر من نصف قرن ، دار العلوم الأكاديمية ، د. م ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٦ .

31 - Henry kissenger . op .cit . p 858 .

32 - Ibid . p 858 .

33 -Ibid . p . 858.

٣٤ - غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

٣٥ - محمد جاسم الندوي ، الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي ، رؤية عربية ، السلسلة ٦٥ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣ ؛ مروان بحيري ، النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩ ، مؤسسة الأبحاث الفلسطينية ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٩ .

٣٦ - نقلاً عن غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

٣٧ - Henry Kissinger , op – cit . p . 24 . سعد الدين ابراهيم ، كيسنجر وصراع

الشرق الاوسط ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ١٤١-١٤٣ .

- 38 - Hussein Sirriyeh . U.S. policy in the Gulf 1968-1977 , after math of british with drawal , London , 1984 . p. 232- 234 .
- ٣٩ - غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
- ٤٠ - المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .
- ٤١ - حان .م. كولنيز وكلايدر مارك ، واردات النفط واستخدام القوة المسلحة ، دراسات استراتيجية، ٨ للتوزيع الخاص ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت .د.م.ص.٢٣
- ٤٢ - المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
- ٤٣ - مروان بحيري ، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان الى كينسجر ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩ ، السنة الرابعة ، تموز ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢ ؛ foregn affairs , June , no 105 . 1975 .
- ٤٤ - غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .
- ٤٥ - مروان بحيري ، النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩ ، مؤسسة الابحاث الفلسطينية ، ط١، بيروت ١٩٨٠، ص١٧ ؛ كمال جاسم وحامد ربيع ، نظرية الامن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي مع منطقة الشرق الاوسط ، ط١ ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢ .
- 46 - U.S Congress ,Committee on International relations , special subcommittee on: Investigations Oil Fields as Military objectives : Afeasibility study , Report prepared by the Congressional Research Service , 94th cong , Istsess , August 21-1975 Washington DC: Government printing office 1975 partsI and II,p,3.. 4 all.dk/Book/USa htm
- www.iraq Cited in :
- * منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط تأسست في الكويت عام ١٩٧١ تضم حالياً ١١ دولة عربية . منظمة اوابك ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ .
- 47 - Ibid . p . 4 .
- 48 - Congress Comitte . op . cit . p . 6 .

49 - Ibid . p 5 .

50 - Ibid . p . 7 .

٥١ - غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ ؛ زهير شكر ، السياسة الامريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارتر ، معهد الانماء العربي ، ط١ ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٩٧-٩٨ .

* ومن الجدير بالذكر ان مدة حكم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ١٩٥٢-١٩٧٠ شهدت ازدياد وتعاضم المد الثوري والقومي العربي . لمزيد من التفاصيل حول الفكر القومي في زمن عبد الناصر يمكن مراجعة : بثينة عبد الرحمن التكريتي ، جمال عبد الناصر ، نشأة وتطور الفكر الناصري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٧-٢٧١ .

٥٢ - غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

٥٣ - النشرة الاستراتيجية ، القواعد والمنشآت والتسهيلات العسكرية الامريكية المحيطة بالمشرق العربي ، العدد ٥ ، ١٠ نيسان ، ١٩٨٠ ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، ص ٢٢ .

٥٤ - جيفري ريكورد ، قوة الانتشار السريع ، التدخل العسكري الامريكي في الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ ؛ خليل علي مراد ، الولايات المتحدة ، النفط وامن الخليج في السبعينات ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ؛ زهير شكر ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

55 - U.S. congress U.S. interests and policies toward the persian Gulf ,

؛ غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ . . P. 841 . 1980 .

٥٦ - U.S . congress , op , cit , p. 843 ؛ غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

٥٧ - نقلاً عن الناهي ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .